زيباري يجري اتصالات مع نظيريه الأردني والسوري بشأن مؤتمر بغداد

الضغط والإشراك.. سياسة واشنطن مع دمشق وطهران بخصوص العراق

وزير الخارجية هوشيار زيباري

بغداد –واشنطن/ المدى والوكالات

اجرى وزير الخارجية هوشيار زيباري اتصالات مع وزيري الخارجية السوري وليد المعلم والاردني عبدالاله الخطيب بهدف تنسيق المواقف والتشاور حول متابعة نتائج مؤتمر بغداد لدول الجوار العراقي، في الوقت الذي اشارت فيه وزارة الخارجية الاميركية امس الاول الخميس الى احتمال عقد اجتماع وزاري حول العراق في الاول او الثاني من الشهر المقبل بمشاركة وزراء خارجية الولايات المتحدة وايران وسوريا.

ويأتي بحث نتائج المؤتمر والتحضير لعقد الجولة الثانية منه الشهر المقبل، مع تأكيدات من السفير الامريكي المنتهية اعماله زلماي خليلزاد ان "خليطاً من الضغط فيما يخص قضايا محل اهتمام مع استعداد للاشراك بهدف تغيير السلوك.. هو المزيج الصحيح" في اشارة لإشراك سوريا وايران بالحوارات الامريكية بشأن العراق، وربما لغاية نيسان القادم حيث من المتوقع ان تتغير اللغة الامريكية في تعاملها مع الدولتين.

وقال بيان لوزارة الخارجية وتسلمت (المدى) نسخة منه امس: ان وزير الخارجية هوشيار زيباري اتصل يوم الخميس بنظيره الاردني عبدالاله الخطيب بهدف تنسيق المواقف والتشاور حول متابعة نتائج مؤتمر بغداد الدولي لدول الجوار العراقي والدول دائمة العضوية في مجلس الامن والمنظمات الدولية والاقليمية، وتم الاتفاق على ادامة التواصل والمشاورات في سبيل عقد الاجتماع الوزاري القادم.

كما اجرى زيباري في اليوم نفسه اتصالاً هاتفياً آخر مع نظيره السوري وليد المعلم وبحث معه نتائج المؤتمر، وعبر المعلم عن سروره بنجاح المؤتمر وما تحقق عنه، كما بحث الوزيران الخطوات القادمة لعقد الاجتماع الوزاري وتشكيل اللجان الفنية والحاجة الى ان تبدأ هذه اللجان مهامها واعمالها لدعم الاجتماعات القادمة.

من جانبه اكد زيباري حرص العراق للبناء على ما تحقق في هذا المؤتمر وضرورة مواصلة الاجراءات القادمة بالتفاهم والتشاور مع دول الجوار.

من جهة اخرى اشارت وزارة الخارجية الاميركية يوم الخميس الى احتمال عقد اجتماع وزاري حول العراق في الاول او الثاني من نيسان بمشاركة وزراء خارجية الولايات المتحدة وايران وسوريا، وقال مسؤول رفيع في وزارة الخارجية الاميركية في تصريحات صحفية "ما زلنا نعمل على الموضوع، لكن ذلك لم يتقرر بعد"، ولم يكشف المصدر عن مكان انعقاد المؤتمر، لكن الولايات المتحدة اشارت سابقاً الى انها تفضل ان يلتئم في اسطنبول بتركيا.

الى ذلك دافع السفير الامريكي في بغداد زلماي خليلزاد عن مزيج من "الضغط والاشراك " لإقناع ايران وسوريا بالمساعدة في كبح العنف في العراق، وأشارت تصريحات خليلزاد الى أن وزارة الخارجية الامريكية عازمة على مواصلة المناقشات بشأن العراق مع ايران.

وخلال جلسة استماع بخصوص ترشيحه سفيراً للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة قال خليلزاد ان: الضغط والاشراك لا يتعين أن يكونا متساويين من حيث الثقل. يمكن أن يختلفا وفقاً للاحوال.. في صندوق أدوات الدبلوماسية.. نحتاج الى امتلاك أكبر قدر ممكن من الادوات.. الاشراك هو أحد الادوات".

وقد يجري مسؤولون أمريكيون وايرانيون وسوريون اتصالات متابعة من خلال مجموعات عمل من المنتظر تشكيلها نتيجة للمؤتمر كما يتوقع اجتماع وزراء من الدول المجاورة ربما في أوائل الشهر المقبل على أقرب تقدير.

وقال خليلزاد ان سوريا عبّرت عن اهتمامها بإجراء محادثات ثنائية مع الولايات المتحدة غير أنه رفض التعليق على ما اذا كانت ادارة بوش ستتابع ذلك، ووصف محادثاته مع المسؤولين الايرانيين بأنها خطوة "أولى جيدة".

على صعيد متصل تعهد الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة في العراق أشرف قاضي باستمرار دعم المنظمة الدولية للعراق لاسيما من خلال الحوار مع جيرانه.

وقال قاضي في جلسة لمجلس الامن الدولي حضرها نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي الليلة قبل الماضية "ان الامم المتحدة مصممة على تشجيع الدول المجاورة للعراق على تطوير حوار بناء ودائم للتقليل من فرص وامكانية تفاقم الازمة العراقية بسبب المشاكل الموجودة في المنطقة". وأضاف "ان هذا الامر يجب ان يشجعه المجتمع الدولي وعلى جميع المهتمين ان يفعلوا ما في وسعهم لمنع حدوث اي مواجهة او ازمة لا تحمد عقباها على المنطقة" مشيرا بصورة غير مباشرة الى النزاع بين الغرب وايران حول ملفها النووي والمشاكل الداخلية في دول منطقة الشرق الاوسط.

البنتاغون تتحدّث عن مستويات قياسية للعنف في العراق

والجيش الامريكي يتوقّع (اختلافاً ملموساً) أواخر العام الحالي

بغداد/ واشنطن الوكالات

قالت وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) في تقرير أعلن يوم الاربعاء ان العنف في العراق قفز الى مستوى قياسي جديد في مطلع عام ٢٠٠٧ وان الصراع الطائفي – الى حد بعيد- على السلطة هو السمة الاساسية للحرب في الوقت الراهن.

وقال (البنتاغون) وقالت في تقريرها ربع السنوي للكونجرس بشأن العراق: "ان الصراع في العراق تغير من أعمال مسلحة ضد الوجود الاجنبي الى صراع على تقسيم النفوذ السياسي والاقتصادي بين الجماعات الطائفية وأنشطة الجريمة المنظمة."

وأفادت البيانات الواردة في التقرير ان كان هناك ما معدله ١٠٤٧ هجوماً كل أسبوع على القوات التي تقودها الولايات المتحدة والقوات العراقية والشرطة والمدنيين في كانون الثاني ومطلع شباط.

وقارن التقرير هذه البيانات بما متوسطه ٩٠٤ هجمات أسبوعيا سجلت بين أواخر أيار ٢٠٠٦ وحتى نهاية العام.

وأشار التقرير أيضا الى ان الرقم هو فقط للحوادث التي رصدتها أو سجلتها القوات التي تقودها الولايات المتحدة وبالتالي فإنه يقدم "صورة جزئية للعنف الذي يشهده العراقيون".

وكان مسؤول عسكري أمريكي قد أكد إن عملية بغداد الأمنية تظهر مؤشرات تقدم "إيجابية" وأن المسؤولين يتوقعون "اختلافاً ملموساً" في أواخر العام الحالي.

وأوجز الناطق باسم الجيش الأمريكي الجنرال ويليام كالدويل ودانيال سبيكهارد من السفارة الأمريكية بالعراق للصحفيين مسار ونتائج العملية الأمنية التي بدأت قبيل نحو شهر.

وتحدث كالدويل عن تراجع معدلات جرائم القتل والإعدامات بواقع ٥٠ في المئة خلال الأسابيع القليلة الماضية، برغم تصاعدها مجدداً بصورة طفيفة الأسبوع الماضي، وفتح أسواق بغداد أبوابها مرة أخرى، عقب استهدافها بسلسلة من الهجمات الدموية.

وطالب المسؤول العسكري التحلي بالصبر خاصة وأن العملية الأمنية مازالت في مراحلها الأولى.

وأوضح أن الجيش الأمريكي يكثف جهوده في الوقت الراهن للقضاء على السيارات المفخخة، التي أسقطت بها العناصر المسلحة آلاف القتلى.

وتابع قائلاً "إذا ما تسنى لنا وقف السيارات الملغومة أو خفض هجماتها إلى حد أدنى، فنشهد تغييراً هائلاً في أوضاع المدينة ككل."

وقال كالدويل: إن اثنتين من خمس كتائب أمريكية إضافية أُرسلت إلى العراق تشارك في العملية الأمنية وأن الكتيبة الثالثة في طريقها للانضمام قريباً إلى المهام العسكرية.

واستشهد بتصريح قائد القوات الأمريكية في العراق، الجنرال ديفيد باتريوس الذي قال فيه: إن بغداد وضواحيها ستشهد تغييراً ملموساً ربما بحلول الخريف.

١٨ الف عنصر أمن لحماية النجف

إجراءات مشدّدة لاستقبال الزوّار في ذكرى وفاة الرسول الأكرم

النجف / المدى

اعلن مصدر امني يوم الخميس تنفيذ خطة امنية مشددة في مدينة النجف بمشاركة ١٨ الفاً من عناصر الامن استعداداً لاستقبال الوافدين لزيارة المدينة في ذكرى وفاة النبي محمد (ص) غداً الاحد.

واعلن العميد علي جريو الناطق باسم قوات الامن في النجف عن "اتخاذ اجراءات امنية مشددة في مدينة النجف يشارك في تنفيذها ١٨ الفاً من رجال الامن استعداداً لحماية الوافدين الى النجف لإحياء ذكرى وفاة الرسول الاعظم يوم الاحد القادم".

واوضح ان "مدينة النجف والكوفة قد قسمتا الى ١٣ منطقة للسيطرة عليها من خلال نقاط تفتيش ستوزع في جميع ارجاء هذه المناطق".

واكد جريو ان "قوات الامن ستبذل قصارى جهدها لتأمين الحماية للوافدين لزيارة المدينة".

من جهته، اعلن احمد دعيبل مدير مكتب المعلومات في محافظة النجف ان "مفارز مكافحة الارهاب قد دهمت عدداً كبيراً من المناطق الزراعية شمال النجف ضمن حملة تفتيش واسعة تم بعدها نصب نقاط للتفتيش على الطرق الرئيسية المؤدية الى النجف".

بالتعاون مع عشائر المدينة

خطة أمنية في الموصل دعماً لفرض القانون

الموصل/ المدى

تستعد الاجهزة الامنية في الموصل لتنفيذ حملة امنية بمشاركة ابناء العشائر وذلك تزامناً مع خطة فرض القانون.

ودعا موفق الحمداني مدير شرطة الموصل ابناء المحافظة الى رص الصفوف بين العشائر العربية والكردية والوقوف مع الشرطة والمشاركة في تنفيذ الخطة الامنية التي ستعلن قريباً في الموصل.

وقال الحمداني في تصريح صحفي: سنباشر في القريب العاجل بمشاركة ابناء العشائر كافة في الحملة الامنية تزامناً مع خطة فرض القانون في بغداد.

واضاف : سنطلب ترشيح ٥٠ شخصاً من كل عشيرة للمشاركة مع عناصر الشرطة وهذه الواجبات ستكون دورية وشهرياً لحين التأكد من حسن اداء هذه المجاميع مشيراً الى ان قبولهم في سلك الشرطة يتوقف على حسن ادائهم وتزكيتهم من شيوخ عشائرهم.

وشهد ديوان محافظة نينوى الخميس الماضي. اجتماعاً موسعاً لشيوخ العشائر وممثلي الاحزاب السياسية وقادة الاجهزة الامنية في المحافظة لمناقشة الاوضاع الامنية والاقتصادية ووضع الآليات التي من شأنها تطوير واقع المحافظة على مختلف الاصعدة.

وفي بداية الاجتماع طالب محافظ نينوى دريد كشمولة من جميع القوى والتجمعات بضرورة توحيد الصف وتحمل مسؤولياتهم الوطنية والاخلاقية والوقوف مع اجهزة الدولة المختلفة من اجل محاربة الارهاب والقضاء على كل مظاهر العنف والتخريب مضيفاً بأن مسؤولية حفظ الامن والاستقرار وتطبيق القانون تقع على عاتق الجميع وقال: ان العام الحالي سيشهد طفرة كبيرة على المستويين الاقتصادي والخدمي في المحافظة موضحاً بأن هناك العديد من المشاريع التي تم اقرارها بموجب خطة اعادة الاعمار والتي من المؤمل انجازها قريباً ما سيساهم بشكل مباشر في رفع مستوى الخدمات وايجاد فرص عمل للعاطلين.

وكشف كشمولة عن وجود اتفاق بين قيادة الشرطة وشيوخ العشائر يقضي بتشكيل قوة امنية مشتركة حيث سيقوم كل شيخ عشيرة بتقديم اسماء ٥٠ شخصاً من ابناء عشيرته تعمل عناصر مساندة للاجهزة الامنية من اجل توفير المعلومات اللازمة للاجهزة الامنية في ملاحقة العناصر المخربة.

وحضر الاجتماع رئيس لجنة الامن في المحافظة وقائد الشرطة وقائد الفرقة الثانية للجيش.

من جهة اخرى طالب النائب حنين قدو ممثل الشبك في مجلس النواب ورئيس مجلس الاقليات الحكومة ومجلس محافظة نينوى باتخاذ الاجراءات السريعة لحماية أمن المواطنين في المحافظة وسائر مدن العراق. وتأتي المطالبة على خلفية استهداف سيارة من نوع كيا مفخخة منازل منطقة العطشانة مقابل كراج الموصل ذات غالبية من الشبك وادت الى هدم ٣ منازل واستشهاد اربعة من عائلة واحدة وجرح ٢٨ أخرين.

بلير يؤكد ان العراق لا يعيش حرباً أهلية ودوفيلبان يدعو الى جدولة للانسحاب

لندن/ نيويورك/ الوكالات

اعلن رئيس الوزراء البريطاني تونى بلير الخميس ان العراق لا يشهد حربا اهلية لكنه يمر بـ"اوضاع مأساوية" بسبب العدد الكبير للقتلى الذين سقطوا نتيجة اعمال العنف.

وقال بلير في حديث لمحطة "سكاي نيوز" ان "العراق لا يشهد حرباً اهلية ومعظم العراقيين يرفضون اعمال العنف" في البلاد.

واضاف "ان سقوط هذا العدد الكبير من القتلى مأساة لكنهم لم يقتلوا لأننا اتخذنا خطوة خاطئة في العراق".

وحمل بلير المنظمات الارهابية والمجموعات المسلحة مسؤولية اعمال العنف في العراق مشيراً الى ان العراقيين صوتوا لانتخاب حكومة ديموقراطية.

ومضى يقول "يرفض العراقيون الاقتتال. ويحاول عدد محدود من المتطرفين لا يمثلون الاكثرية زج العراق في حرب اهلية. انه امر مختلف تماما".

واضاف "لسنا مسؤولين عن تفاقم الاوضاع انها (المنظمات الارهابية) المسؤولة عن تدهور الاوضاع" رافضاً القول ما اذا كان الوضع اليوم اسوأ مما كان عليه في ظل نظام صدام الذي اعدم في كانون الاول.

وقال بلير "انه وضع صعب للغاية".

واضاف: ان "الجنود البريطانيين والاميركيين انجزوا عملاً ممتازاً في العراق وقدموا تضحيات كبيرة".

ورفض بلير التنصل من وقوفه الى جانب واشنطن.

وقال بلير "لا أشعر بأي اسف لقوة تحالفنا مع الولايات المتحدة او لوقوفنا الى جانب الرئيس الاميركي او الشعب الاميركي بعد اعتداءات ١١ ايلول لن افعل ذلك ابدا".

من جهته صرح رئيس الوزراء الفرنسي دومينيك دو فيلبان الخميس في نيويورك ان الحل الذي يؤدي الى اخراج العراق من "الفوضى" الحالية يمر بوضع "برنامج زمني" من اجل "عودة السيادة الكاملة" الى السلطات العراقية.

وفي مقابلة تلفزيونية، اكد رئيس الوزراء الفرنسي من جديد "يجب ان نشهد طوال عام ٢٠٠٨ انسحاباً كاملاً للقوات الاجنبية من العراق".

واضاف ان "التزاما" من جانب واشنطن بشأن برنامج زمني "سيعطي وقتا لإعداد أرضية لأفضل حل ممكن" وسيضع الحكومة العراقية امام مسؤولياتها.

واكد دو فيلبان ان "شروط تسلم نظام بغداد مسؤولياته لن تكتمل طالما بقيت القوات الاجنبية على الارض العراقية. الحل يمر بعودة السيادة الكاملة للعراق"، موضحا انه "لا يمكن حل ازمة في العالم بدون تحديد جدول زمني".

ورأى ان الانسحاب الاميركي يجب ان يتم اعداده وتنظيمه، مؤكدا ضرورة تجنب انسحاب اميركي بين ليلة وضحاها من العراق.

وقال رئيس الوزراء الفرنسي "قبل خمس سنوات كانت لدينا ازمة في الشرق الاوسط هي النزاع الاسرائيلي الفلسطيني. اليوم لدينا ثلاث ازمات: ايران والعراق ولبنان".

واضاف "اذا لم نتحرك بقوة ولم نستخدم كل الوسائل فإن الازمات الثلاث يمكن ان تصبح ازمة واحدة هائلة قد تزعزع استقرار كل المنطقة".

وتابع: "هناك فرصة اليوم للتوصل الى حل لأن كل دول المنطقة تدرك انه اذا ساءت الامور فستدفع ثمنا لذلك".

في استطلاع للرأي

اليابانيون يحبّذون عودة جنودهم من العراق

طوكيو / الوكالات

أظهر استطلاع للرأي الخميس ان أكثر من ثلثي اليابانيين يريدون إنهاء مهمة سلاح الجو التي تدعم الأنشطة العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة في العراق عندما ينتهي التفويض الممنوح لها في صيف هذا العام.

وأشار الاستطلاع الذي نشرته صحيفة اصاهي شيمبون الي ان ٦٩٪ ممن شاركوا في الاستطلاع قالوا: انهم يريدون ان ينسحب الجنود اليابانيون الذين يشاركون في تلك المهمة فيما وصف ٧٥ في المئة حرب العراق بأنها خطأ.

وسحبت اليابان ٦٠٠ جندي من قواتها البرية من جنوب العراق العام الماضي بعد ان شاركوا في مهمة غير قتالية لمساندة جهود الإعمار استمرت أكثر من عامين.

وما زال نحو٢٠٠ من أفراد سلاح الجو الياباني في الكويت حيث يقومون بنقل امدادات الى الجيش الأمريكي لكن وسائل الاعلام اليابانية لا تنشر شيئاً يذكر عن أنشطتهم.

مجلس الشيوخ الامريكي يرفض مشروع قرار لجدولة انسحاب القوات الامريكية من العراق

واشنطن/ بغداد/ وكالات

رفض مجلس الشيوخ الامريكي امس الاول الخميس قراراً يدعو الى وضع جدول لسحب القوات الامريكية في العراق قدمته الغالبية الديمقراطية ويعارضه البيت الابيض بشدة، فيما نفى المتحدث باسم الحكومة على الدباغ إمكانية انسحاب القوات الامريكية بصورة مفاجئة.

وقال الدباغ امس الاول: إنه من المعروف أن الإدارة الأميركية تعمل وفق استراتيجيات محددة وليس بناء على الصدف. ومن الطبيعي أن تلم بجميع الجوانب والاحتمالات، حتى لو كانت ضعيفة، خاصة في بلد مثل العراق الذي يحظى باهتمام معظم الساسة والمواطنين الأميركيين ومراكز الأبحاث والجامعات.

وأشار الدباغ إلى أنه لا يخفى على أحد أن الإدارة الأميركية ستخفض عدد جنودها بنهاية العام الحالي، بحيث يتم أي انسحاب، إذا حدث، بشكل تدريجي وليس بصورة مفاجئة كما يفهم من التسريبات.

وبهذا الصدد رفض مجلس الشيوخ امس الاول الخميس مشروع قرار يدعو الى وضع جدول لسحب القوات الاميركية من العراق.

وصوت ٤٨ عضواً من اصل مئة الى جانب المشروع الذي يوصي ببدء سحب القوات الاميركية من العراق خلال ١٢٠ يوماً على ان يسحب القسم الاكبر من هذه القوات بحلول اواخر اذار ٢٠٠٨.

وصوت خمسون سيناتوراً ضد مشروع القرار بناء على تعليمات من قيادات الحزب الجمهوري.

وكان البيت الابيض قد نبه الى ان الرئيس الاميركي جورج بوش سيستخدم حق الفيتو في حال التصويت على مشروع القرار داخل الكونغرس.

وكان مجلس الشيوخ قد أقر مساء الأربعاء، وبأغلبية ساحقة، قراراً يقضي بمناقشة خطة الديمقراطيين لسحب القوات الأمريكية من العراق، بحلول مارس ٢٠٠٨.

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القرار، بتأييد ٨٩ عضواً، مقابل معارضة تسعة أعضاء جمهوريين فقط، بعد إعلان عدد من الأعضاء الجمهوريين بمجلس الشيوخ، الذي يسيطر عليه الديمقراطيون، تأييدهم لطرح الخطة الخاصة بسحب القوات الأمريكية من العراق، للتصويت.

كما جاء القرار ببدء مناقشة حول اتخاذ إجراء من شأنه أن يحث الرئيس جورج بوش، لسحب الجنود الأمريكيين من العراق، في أعقاب محاولتين سابقتين استخدم خلالها الجمهوريون "حق الأقلية" للحيلولة دون طرح مشاريع القوانين للمناقشة.

غير أن الأعضاء الجمهوريين الذين صوتوا لصالح عرض المشروع للمناقشة، أكدوا معارضتهم القوية للقرار الخاص بالانسحاب من العراق، والذي يصفه البعض بأنه "محاولة للاستسلام، ولا يمثل استراتيجية للنصر في العراق."

ومن شأن هذا الاقتراح أن يلغي موافقة الكونغرس في عام ٢٠٠٢، على قرار بوش بغزو العراق، وينص على أن الولايات المتحدة "يجب ألا تتورط في حرب أهلية"، كما يوجه بوش إلى البدء في إعادة انتشار القوات الأمريكية في العراق خلال أربعة أشهر من تبني القرار والانتهاء من سحب معظم القوات المقاتلة من هناك قبل ٣١ مارس آذار من العام المقبل.

وقال زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ هاري ريد، إنه "بعد خمسة أعوام من سياسات الرئيس بوش الفاشلة في العراق، يجب تغيير مسار الحرب الآن."

وقال السناتور المخضرم تيد كينيدي، إن العالم كله يترقب المناقشات الدائرة في الكونغرس، واصفا قضية حرب العراق بأنها "أهم قضية في عالمنا المعاصر."

من جهته قال السيناتور الجمهوري جون ماكين، وهو أحد الطامحين لخوض انتخابات الرئاسة العام المقبل، إن "سحب الجنود من العراق، سيخلق كارثة أكبر من كارثة حرب فيتنام."

وتتخذ قضية حرب العراق أهمية بالغة في السباق الانتخابي في الولايات المتحدة، بين السياسيين من الحزبين الذين يسعون لنيل الترشيح لخوض انتخابات الرئاسة.

ويقود مشروع قرار إنهاء الحرب وانسحاب القوات من العراق، كل من نانسي بيلوسي رئيسة مجلس النواب، والنائب الديمقراطي ماكسين والترز، اللذين يقولان إنهما واثقان من إحراز تقدم والحصول على أغلبية تؤيد إقرار المشروع. وقبل ان يرفض مجلس الشيوخ مشروع قرار سحب القوات صوتت لجنة المخصصات المالية في مجلس النواب لصالح ميزانية قدمها الرئيس الأمريكي بقيمة ١٢٤ مليار دولار لتمويل المجهود الحربي في العراق وأفغانستان.

لكن اللجنة اشترطت اعتماد الأموال بحدوث انسحاب مرحلي من العراق، وطالبت بتحديد موعد نهائي لسحب القوات المقاتلة من العراق بحلول أيلول من العام المقبل إذا لم تؤكد الإدارة حدوث تقدم.

كما طالب مشروع القرار الديمقراطي بالبدء في إعادة نشر القوات اعتباراً من تموز المقبل إذا لم يحدث تقدم.

وقد اعتبر التصويت انتصارا لمساعي الديمقراطيين في تحدي سياسات البيت الأبيض تجاه العراق.

قوة امريكية في بغداد.. صورة من الارشيف